الأمم المتحدة

E/2014/83

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 June 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أحيل إليكم طيه التقرير الوطني للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المعدّ للاستعراض الوزاري السنوي المقرّر إجراؤه خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ (انظر المرفق).

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق المجلس، في إطار البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) مارك ليال غرانت
الممثل الدائم

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

270614 260614 14-54616 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

موجز

بلغ المجتمع الدولي لحظة حاسمة لرسم ملامح مستقبل التنمية الدولية. فالزخم آخذ في التنامي حول خطة طموحة ومتكاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون هدفها القضاء على الفقر المدقع في غضون جيل واحد. وفي نفس الوقت، وفَت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي ملتزمة التزاما تاما بزيادة أثر تعاونها الإنمائي إلى أقصى درجاته. ومن الواضح لدى المملكة المتحدة أنه ينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تُستعمل في المجالات المناسبة وتُنفق على المسائل المقرّرة وبالأساليب الصائبة. وعلى وجه التحديد، دأبت المملكة المتحدة منذ عام ٢٠١٢ على زيادة ما توليه من أولوية لتوفير الدعم للفتيات والنساء، فهي تتبع نهجا جديدا طموحا لتعزيز التنمية الاقتصادية، بما يُحقِّق قيمة أكبر بكثير لقاء المال والتأثير، والأخذ بالتكنولوجيا التي تعود بالفائدة على أفقر البلدان، وزيادة الشفافية في معونة المملكة المتحدة. واضطلعت المملكة المتحدة بدور قيادي على الصعيد الدولي في مجال الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك في أعقاب الآثار المدمرة الناجمة عن العاصفة ساندي في هايتي وإعصار هايان، وفي تقديم دعم إنساني حيوي لضحايا النزاعيَين في الجمهورية العربية السورية والصومال.

حجم المعونة

تعتقد المملكة المتحدة أن البلدان الأكثر ثراءً تتحمل، حتى في ظل هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة، مسؤولية أخلاقية عن مساعدة أفقر الشعوب في العالم. ولذلك أكدّت حكومة المملكة المتحدة من جديد التزامها بسياسة إنمائية دولية يتركزّ فيها الاهتمام على الأهداف الإنمائية للألفية، وفي عام ٢٠١٣ أضحت أولَ بلد عضو في مجموعة الثماني يحقّق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخله القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتمثل هذه النسبة زيادة عن نسبة ٠,٥٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المخصص للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٠ وهي نسبة تحققت في ظل التخفيضات الكبيرة التي أُجريت في إجمالي النفقات العامة للمملكة المتحدة. ويعكس هذا الأمر التزام المملكة المتحدة بالوفاء بوعودها المقدمة لفقراء العالم.

الأولويات في مجال السياسات

تعتقد المملكة المتحدة أن توافر مجموعة الشروط الأساسية التي تمكّن الاقتصادات المنفتحة والمجتمعات المتفتحة من الازدهار لا غنى عنها للحد من الفقر، ألا وهي سيادة القانون، وانعدام النزاعات والفساد ووجود حقوق الملكية ومؤسسات قوية.

ومن هذا المنطلق، عزّزت المملكة المتحدة تركيزها على ما يلي:

(أ) دعم الدول الهشة عن طريق: منع نشوب النزاعات والتصدي إليها وتحقيق الاستقرار في الخارج؛

(ب) حفز استثمارات القطاع الخاص لتحقيق النمو؛

(ج) الإلحاح في المطالبة بزيادة تحرير التجارة بما يعود بالنفع على البلدان النامية؛

(د) مواجهة التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ.

تحسين فعالية المعونة وكفايتها

أجرت المملكة المتحدة استعراضات أساسية للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف تحديد سُبل الحصول على أعلى قيمة ممكنة لكل جُنيه استرليني يقدمّه دافعو الضرائب وتحقيق الأثر الإنمائي الأمثل. وأصدرت أيضا تكليفا بإخضاع الاستجابة الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ لاستعراض مستقل قُدم عنه تقرير في آذار/مارس ٢٠١١. وتتصرف المملكة المتحدة بناءً على ما أصدرته من توصيات سواء فيما يتعلق بسياسات المملكة المتحدة وعملياتها أو بالنظام الدولي في هذا المضمار. وأدمجت المبادئ الرئيسية الأربعة للفعالية الإنمائية في جميع برامجها وهي: تولّي زمام البرامج، وتحقيق النتائج، وتوخّي الشفافية، والأخذ بالشمولية.

الشفافية والتمحيص

لمّا كانت المملكة المتحدة تفي بالتزاماتها بالمعونة، فإنها تكفل أيضا زيادة الشفافية والتمحيص بهدف تقديم القيمة لقاء المال لدافعي ضرائب المملكة المتحدة وتحقيق أقصى قدر ممكن من تأثير ميزانية معونة المملكة المتحدة. ففي أيار/مايو ٢٠١١، أنشأت اللجنةَ المستقلة المعنية بأثر المعونات، التي تتمتع بصلاحية تمحيص كل أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية من المملكة المتحدة أيا كانت، وهي مسؤولة مباشرةً أمام البرلمان.

وقد دأبت المملكة المتحدة على تقديم دعم وتأييد قويّين للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة منذ بدئها في عام ٢٠١١. وأنشأت أداتها الخاصة بتتبع مسار التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، التي تقدم معلومات مفصلة سهلة الاستخدام عن المشاريع التي تمولها المملكة المتحدة.

دور المملكة المتحدة في التنمية على الصعيد العالمي

تواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور كامل في المحادثات العالمية بشأن التنمية. ففي عام ٢٠١٣، اشترك رئيس الوزراء في رئاسة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد خلُص تقرير الفريق إلى أن القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ ممكنٌ، وتناول بإيجاز ضرورة بناء مؤسسات فاعلة ومنفتحة وخاضعة للمساءلة من الجميع تكفل بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة وتشجّع على سيادة القانون وتمتّع الجميع بحقوق الملكية وحرية التعبير. ولا غنى عن بناء هذه المؤسسات لمواجهة ما سيشهده العالم من تحديات في المستقبل.

ومن أولويات المملكة المتحدة كفالة أن يدعم نظام عصري لتمويل التنمية دعما فعالا إطار الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، تشكّل مسألة القضاء على الفقر حجر الزاوية فيه. وينبغي له أن يبني على نجاح النظام الراهن وأن يحفّز جميع الأطراف الفاعلة على القيام بما يُستصوب فعله في ما يناسب من المواقع وأن تسلك في سبيل تحقيقه الطريقَ الصائب.

وقد وضعت رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الثماني في عام ٢٠١٣ خطة طموحة ترمي إلى تعزيز فرص العمل وحفز النمو عن طريق التجارة المنفتحة بقدر أكبر وفرض ضرائب أكثر إنصافاً وزيادة الشفافية (المجالات الثلاثة). وستساعد الالتزامات التي تعهّدت بها المجموعة في مؤتمر قمة لوخ أيرن البلدانَ النامية على زيادة إيراداتها من التجارة والضرائب ومبيعات مواردها الطبيعية، لكي يتسنى لها تمويل تنميتها بنفسها. وتعمل المملكة المتحدة الآن على كفالة أن تُنفَّذ التزامات لوخ أيرن تنفيذا تاما.

أولا - نحو وضع إطار شامل لجهود التنمية

١ - إن سياق تعاوننا الإنمائي آخذ في التغيّر. فثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون الآن في شريحة البلدان المتوسطة الدخل العليا أو الدنيا. وبحلول عام ٢٠١٥، سيصبح نصف فقراء العالم يعيشون في دول هشة ومتضررة من النزاعات، وهي أكثر الدول تخلّفاً عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتخلّف التحديات العالمية من قبيل تغير المناخ والهشاشة وشح الموارد آثارا على أفقر هذه البلدان كافة.

٢ - وتبرهن بلدان كالهند والصين على أنها تسلك مسارا جديدا للتنمية وتُظهر أن لها دورا حاسما تؤديه في حل المشاكل العالمية. فأضحت التنمية تتسم الآن بوجود عدد أكبر من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، وتشمل التعاون فيما بين البلدان في مراحل مختلفة من تنميتها. وأصبحت أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والأشكال الجديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وأساليب أخرى للتنمية متجلّية أكثر من ذي قبل، مما يكمِّل أشكال التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب.

٣ - ويتزايد تغيّر الأهمية النسبية للمعونة مع زيادة الموارد الأخرى للإيرادات. وتسلّم المملكة المتحدة بوجود تحديات مقبلة وضرورة معالجة السياق العالمي المتغيّر أي تغيّر الجغرافيا وطبيعة الفقر؛ والشراكات الدولية ذات الصبغة الآخذة في التطور والجهات الفاعلة العاملة في قضايا التنمية؛ والإطار الخاص بالتنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

قضايا التنمية العالمية

٤ - أدت أسعار الأغذية والأزمات المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض معدلات النمو بل حتى إلى النمو السلبي وتقلّص الاستثمار المباشر الأجنبي وتخفيض النفقات العامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وانخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية من ١٢٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٢٥,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وخلال الفترة نفسها، ازدادت الاحتياجات الإنسانية نتيجةً لظواهر جوية أقسى، شملت الزلزال الذي ضرب هايتي والفيضانات التي اجتاحت باكستان وإعصار هاييان في الفلبين والجفاف الذي شهدته منطقة القرن الأفريقي. كما وضعت الاستجابات للربيع العربي والنزاعات في ليبيا والعراق والجمهورية العربية السورية ضغوطاً على إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥ - ولا تزال استجابة المملكة المتحدة متمثلة في زيادة تركيزها على الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، سواء عن طريق البرامج الثنائية أو المساعدة المتعددة الأطراف.

ولا تزال المملكة المتحدة ماضيةً في مسار الوفاء بالتزامها المتمثل في توجيه ما نسبته ٣٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول آذار/مارس ٢٠١٥ إلى دعم تلك البلدان. وجدّدت أيضا نهجها إزاء المعونة الإنسانية، بحيث زادت من اهتمامها ببناء القدرة على مواجهة الكوارث وتعزيز الدعم للتصدي لتغير المناخ عبر برامج التكيّف والتخفيف والحراجة. وقد حشدت المملكة المتحدة، إضافةً إلى وفائها بالالتزام ببلوغ النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة، دعماً دولياً لمعالجة قضايا عالمية كالأمراض (التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا) والأمن الغذائي.

٦ - وتدرك المملكة المتحدة أهمية التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية لدعم النمو في المملكة المتحدة والعالم النامي. فقد بذلت جهدا كبيرا أفضى إلى إبرام اتفاق إنمائي المنحى في أثناء المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي، إندونيسيا. وسيسهم ذلك الاتفاق في تعزيز التجارة الدولية وإدماج أفقر البلدان بطريقة أوثق في النظام التجاري العالمي.

٧ - ويتسم النمو الاقتصادي، الذي يقوده القطاع الخاص أساساً، بأهمية محورية للحد من الفقر. فخلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، عملت إدارة التنمية الدولية مع وزارات أخرى بالمملكة المتحدة، ولا سيما إدارة الأعمال التجارية والابتكار والمهارات ووزارة الخارجية والكومنولث، بهدف زيادة أعمالها مع المؤسسات التجارية والحكومات سعياً إلى إزالة الحواجز المعيقة للتجارة والاستثمار وإجراءات إدارة الأعمال وحفز تنمية الأسواق بهدف استحداث فرص العمل بما يعود بالفائدة على الفقراء.

٨ - وتعتقد المملكة المتحدة أن الحكومات التي تتحلى بالنزاهة والتجاوب ستمكّن الاقتصادات المنفتحة والمجتمعات المتفتحة من الازدهار. ففي عام ٢٠١٣، تولّت المملكة المتحدة رئاسة شراكة الحكومات المنفتحة، وهي مبادرة متعددة الأطراف ترمي إلى استصدار التزامات محددة من الحكومات بتعزيز الشفافية، وتحقيق التمكين للمواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيات الجديدة لأغراض تعزيز الحوكمة.

إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٩ - لا تزال المملكة المتحدة تقوم بدور نشط في النقاش العالمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي الخطة التي ستكون حيوية من أجل القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وينتهي أجل الأهداف الإنمائية للألفية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويمنحنا تشكيل ما سيأتي بعدها - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - فرصة الجيل لتحديد خطة

التنمية العالمية حتى عام ٢٠٣٠. وتود المملكة المتحدة أن ترى مجموعة وحيدة وملزمة من الأهداف التي تكمل العمل الذي بدأ بالأهداف الإنمائية وتضمن الطموح العالمي بالقضاء على الفقر المدقع، وترسيخ السلام والاستقرار والحكم الرشيد في المجتمعات، وتؤدي إلى النمو عن طريق التنمية المستدامة.

١٠ - وقد تقلص الفقر المدقع إلى النصف في ١٥ سنة، عن طريق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن لا يزال هناك أكثر من مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وهذه الآثار مروعة، حيث يموت الملايين من الرضع كل عام نتيجة للأمراض المعدية التي يمكننا الوقاية منها؛ ويصيب التقزم أدمغة وأجسام ملايين البشر، بالمعنى الحرفي لا المجازي للكلمة، وتحرم ملايين العقول من التعليم الأساسي. وبمواصلة إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر المدقع من خلال إطار ما بعد عام ٢٠١٥، نأمل في تأمين جهد عالمي من أجل إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠.

١١ - وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية وحدت الجهود العالمية حول نتائج التنمية البشرية، فهي لم تعالج بالقدر الكافي الأسباب الكامنة وراء الفقر. ونود أن تقوم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتعزيز الحوكمة وتقليل النزاعات والعنف والوقاية منهما. ولن نتمكن من القضاء على الفقر المدقع ما لم نعالج أسباب النزاع والضعف. ونأمل أن توضع الحوكمة وتحقيق السلام والأمن والعدالة للجميع في سياق إطار طموح في تصديه لهذه القضايا الأساسية يتمتع في الوقت نفسه بالمرونة الكافية ليستفاد منه في إعداد خطط التنمية الوطنية، مع التسليم باختلاف الأولويات حسب البلد والمنطقة. ونعتقد أنه ينبغي للبرنامج الجديد أن يدعو إلى ما يلي:

(أ) إنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية جامعة، تعمل على تفادي مخاطر النزاع، وتهيئ بيئة مستقرة ويمكن التنبؤ بها للاستثمار التجاري والابتكار والنمو، ولا تقصي أي مواطن، وتكفل تمكن النساء والرجال من الحصول على عمل، وتضمن إيصال أصواتهم وتحقيق المساواة بينهم في الفرص؛

(ب) تحقيق المشاركة السياسية وتوفير الفرص للجميع، والحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير؛

(ج) تهيئة مؤسسات اقتصادية قوية، وأسواق حرة ومنصفة، ومحاكم تجارية تقوم بعملها، ووضع سياسات ونظم وقوانين يتم تطبيقها على نحو متسق، وضمان حقوق الملكية، وتبسيط إجراءات تسجيل الأعمال التجارية؛

(د) وجود حكومات تتمتع بالقدرة وحسن الاستجابة ويمكنها أن تحقق فرص العمل لشعوبها وتوفر لهم الحماية من الجريمة والعنف والتمييز؛

(هـ) رسوخ سيادة القانون بشكل يوفر بيئة مستقرة ويمكن التنبؤ بها للمستثمرين، ويضمن للسكان ملكية الأراضي، ولحماية الأصول من الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات الفقيرة، ويشكل أداة لمنع التهميش والتمييز؛

(و) وجود نظام عدالة منصف ويؤدي عمله بالشكل المطلوب، ويضمن وصول جميع المواطنين إليه على قدم المساواة، ويتيح للنساء والرجال الدفاع عن مصالحهم، وإعمال حقوقهم، ومساءلة حكوماتهم.

١٢ - ولن يكون القضاء على الفقر المدقع ممكنا ما لم يتم أيضا تناول تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك، نود أن نرى إطارا يعتبر التنمية المستدامة وسيلة القضاء على الفقر. ونريد إطاراً يتجنب التغير المناخي الخطير ويشجعنا على العيش بصورة مستدامة ضمن حدود مواردنا ويحمي الموارد الطبيعية في العالم، مما يسمح لنا بتحقيق النمو المتواصل والقضاء على الفقر. وينبغي أن تتمِّم الأهداف الإنمائية الحسنة التصميم ما جرى التوافق عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، لا أن تؤدي إلى الازدواجية معها.

١٣ - وتود المملكة المتحدة أيضا أن ترى هدفا جنسانيا قائما بذاته يتناول أسباب عدم المساواة بين الجنسين. فالمساواة بين الجنسين ضرورية للقضاء على الفقر. وتبين الأدلة قصور إنجاز الاقتصادات والمجتمعات التي يتم فيها ''إقصاء'' الفتيات والنساء. وقد أثبتت المساواة بين الجنسين جدواها كعامل تمكين لتحقيق النمو الاقتصادي، وكعاملٍ مضاعف للأهداف الإنمائية البشرية الأخرى، فعندما تتلقى الفتاة في العالم النامي سبع سنوات أو أكثر من التعليم، يتأخر زواجها أربع سنوات ويكون عدد الأطفال الذين تنجبهم أقل بـ ٢,٢ طفل، ويكون أطفالها أكثر تعليما وأوفر صحة. ونود أن نرى أهدافا تغير حياة الفتيات والنساء: تنهي العنف ضد الفتيات والنساء؛ وتنهي حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وتعزز التمكين الاقتصادي، وقوة الرأي، والقيادة والمشاركة؛ وتكفل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بهما للجميع؛ وتخفض وفيات الأمومة؛ وتزيد تعليم الفتيات. ويتعين استكمال ذلك بأهداف ومؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع أقسام الإطار، وببيانات مصنفة حسب الجنس والعمر.

تمويل التنمية

١٤ - تتلخص رؤية حكومة المملكة المتحدة في القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق مساعدة البلدان الفقيرة في تحقيق خروج آمن وسريع من الفقر بتمويل ذاتي ومن خلال التنمية الاقتصادية. ويساهم الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية عن طريق إيجاد فرص عمل منتجة وزيادة الإيرادات الضريبية التي تساعد البلدان النامية على تمويل الخدمات الخاصة بها. ويتعين على الحكومة وضع اللبنات الأساسية للتنمية الاقتصادية، من خلال تهيئة البيئة السياساتية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لعمل الأسواق ونمو مشاريع الأعمال.

١٥ - ومن الواضح للمملكة المتحدة أن وضع نظام عصري لتمويل التنمية سيدعم على نحو فعال إطار الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يتمحور حول القضاء على الفقر. وينبغي له أن يعتمد على نجاح النظام الحالي وأن يحث جميع الجهات الفاعلة على القيام بما هو صواب في الموقع المناسب وبالأسلوب المناسب. وهذا يعني تفعيل جميع مصادر التمويل إلى أقصى حد من أجل تعزيز التحول الاقتصادي للبلدان النامية ومساعدتها في التمويل الذاتي للخروج من الفقر. ويجب أن يجتذب النظام الدعم الكامل للتنمية من جميع المصادر، لا المساعدة الإنمائية الرسمية فقط، ويحفز على تقديمه. والمملكة المتحدة منخرطة بشكل وثيق في العمل الذي تقوم به لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في ما يتعلق بتحديث تمويل التنمية.

١٦ - وتسهم المملكة المتحدة أيضا في العمل على وضع استراتيجيةٍ لتمويل التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال ممثلها في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وكلَّف مؤتمرُ الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اللجنةَ بإعداد خيارات لاستراتيجية تمويل التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠١٤.

ثانيا – السياسة الإنمائية للمملكة المتحدة

المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة: ولايتنا

١٧ – قطعت المملكة المتحدة التزامات قوية للتصدي للفقر في العالم.

الشكل الأول
البلدان الـ ٢٨ ذات الأولوية لإدارة التنمية الدولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

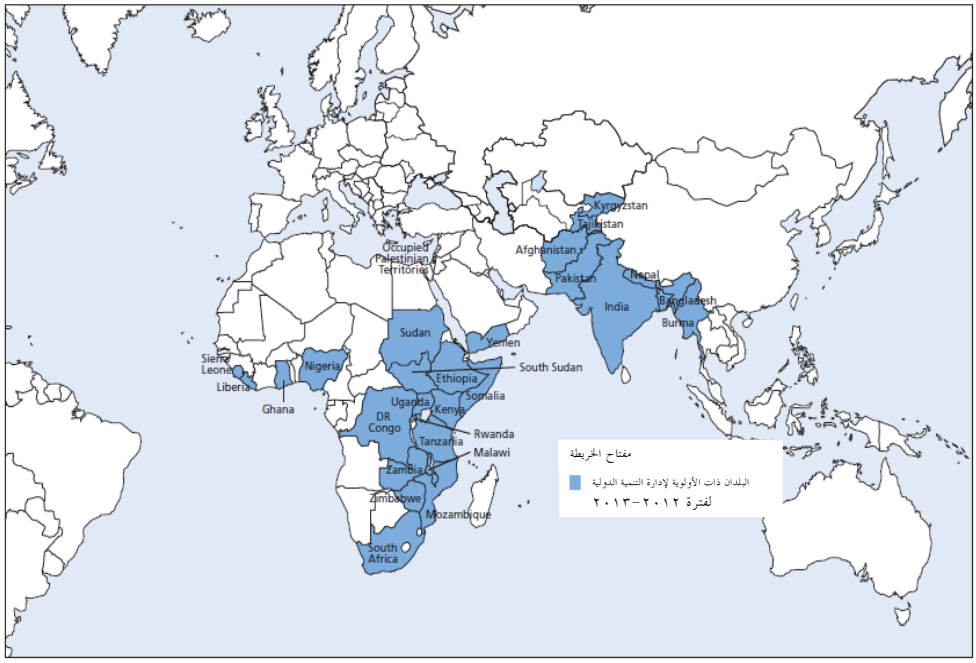

١٨ – إن الهدف العام للمملكة المتحدة هو الحد من الفقر في البلدان الأكثر فقرا عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقود إدارة التنمية الدولية هذا العمل. وتقوم المملكة المتحدة بذلك من خلال البرامج التي تنفذها مجموعة متنوعة الشركاء، منها مؤسسات متعددة الأطراف ومنظمات من المجتمع المدني وجهات من القطاع الخاص. ولدينا برامج قطرية ثنائية في ٢٨ بلدا، وثلاثة برامج إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل في شراكة مع المنظمات الرئيسية المتعددة الأطراف، مثل وكالات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تؤدي دورا حيويا في الاستجابة الإنسانية والحد من الفقر.

١٩ – ونركز تركيزا قويا على دعم الخدمات الأساسية – الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي – من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع اقتراب الموعد النهائي

لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، نواصل التركيز على المجالات التي تبدو مستعصية على الحل، من قبيل وفيات الأمهات، والحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وفرص حصول الفتيات على التعليم. ونعمل على توسيع نطاق الدعم الذي نقدمه للدول الهشة والمتضررة من النزاعات، التي كثيرا ما تكون الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويترافق هذا عند الاقتضاء مع الدعم المقدم للأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال في الجمهورية العربية السورية مؤخرا.

٢٠ - وينبع كل الدعم الذي نقدمه في المقام الأول من رؤية طويلة الأجل لمساعدة البلدان على الخروج من الفقر. ويشمل ذلك تقديم الدعم للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القوية والمستدامة، لكي تتمكن البلدان من قيادة التنمية الخاصة بها، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوليد الإيرادات الضريبية وفرص العمل. ومن الناحية العملية، يعني هذا أننا نقدم الدعم أيضا إلى عناصر بناء الازدهار التي سماها رئيس مجلس الوزراء ”الخيط الذهبي“ للتنمية، من قبيل تعبئة الموارد المحلية، وغياب النزاعات، وقيام الحكومات النزيهة الشفافة، وتوفر التعليم، والقواعد الواضحة للأعمال التجارية.

الشكل الثاني

نهج إدارة التنمية الدولية للحد من الفقر: خطة الأعمال (٢٠١٣)

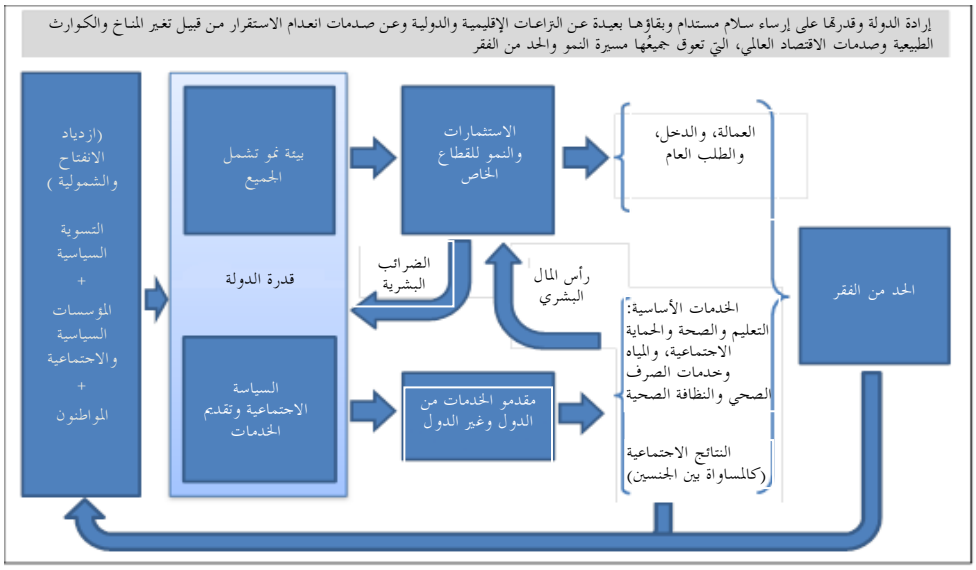

٢١ - وتستفيد السياسة الإنمائية الدولية للمملكة المتحدة والتمويل المتعلق بها من أساس قانوني متين في قانون الإنماء الدولي للعام ٢٠٠٢. وهذا يعني أن وزير الدولة للتنمية الدولية يمكنه أن يوفر المساعدة الإنمائية من أجل التنمية المستدامة والرفاه، شريطة اطمئنانه إلى إمكانية إسهام هذه المساعدة في الحد من الفقر.

٢٢ - وتحدد خطة عمل إدارة التنمية الدولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ عددا من الأولويات الرامية إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

(أ) الوفاء بالالتزامات الدولية ودعم الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) النهوض بالشفافية والقيمة لقاء المال، والحكومة المفتوحة؛

(ج) تعزيز تكوين الثروة؛

(د) تعزيز الحكم الرشيد والأمن في البلدان الهشة والمتضررة بالنزاعات وتحسين فعالية الاستجابة الإنسانية التي تقدمها المملكة المتحدة؛

(هـ) قيادة الإجراءات الدولية المتخذة من أجل تحسين حياة الفتيات والنساء؛

(و) مكافحة تغير المناخ.

٢٣ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حدد وزير الدولة للتنمية الدولية النهج الجديد الذي ستتبعه المملكة المتحدة من أجل دعم النمو وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية (انظر: www.gov.uk/government/speeches/smart-aid-why-its-all-about-jobs). وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، ستخصص إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ١,٨ بليون جنيه استرليني للتنمية الاقتصادية، وهو مبلغ يفوق ضعف ما أنفق في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي الجديد للنمو الاقتصادي (انظر: www.gov.uk/government/publications/economic-development-for-shared-prosperity-and-poverty-reduction-a-strategic-framework).

حجم المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٤ - تظهر الإحصاءات الرسمية المؤقتة أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها المملكة المتحدة ازدادت بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٣ تمثل زيادة قدرها ٢,٦٧١ بليون جنيه استرليني، من ٨,٧٦٦ بليون جنيه في عام ٢٠١٢ إلى ١١,٤٣٧ بليون جنيه في

عام ٢٠١٣. وارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من ٠,٥٦ في المائة عام ٢٠١٢ إلى ٠,٧٢ في المائة عام ٢٠١٣. وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية (إلى البلدان النامية) بمقدار ١,٣٥٣ بليون جنيه (٢٤,٦ في المائة)، في حين ازدادت المعونة المتعددة الأطراف (للمنظمات المتعددة الأطراف) بمقدار ١,٣١٩ بليون جنيه (٤٠,٤ في المائة). ورهنا بالتأكيد النهائي للأرقام في عام ٢٠١٣، فالمملكة المتحدة هي أول عضو في مجموعة الثماني يبلغ هدف ٠,٧ في المائة في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي.

الشكل الثالث

مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ١٩٧٠

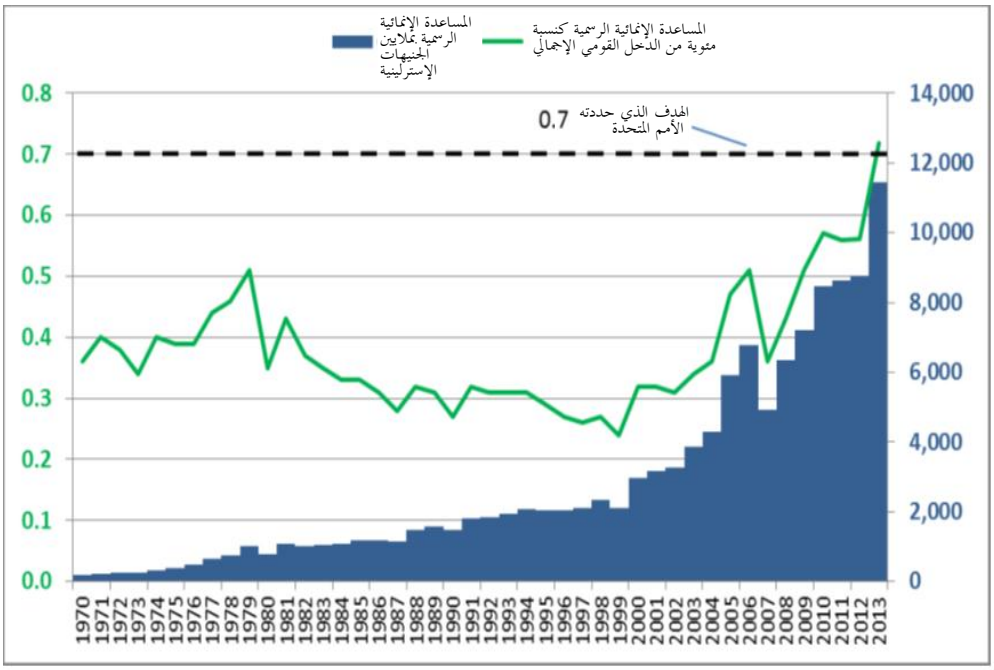

المصدر: البيانات الصادرة عن إدارة التنمية الدولية: الأرقام المؤقتة للمساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٣، نيسان/أبريل ٢٠١٤.

اتساق السياسات من أجل التنمية

٢٥ - إن التزام المملكة المتحدة بسياسات تنموية دولية تركز على الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن الوفاء به إلا من خلال بلوغ مستوى راق من اتساق السياسات على نطاق الحكومة.

٢٦ - وتدعم الهياكل الحكومية الاتساق بطرق شتى. أولا، إن الدور الذي يضطلع به وزير الدولة للتنمية الدولية، بوصفه وزيرا في الحكومة، يكفل التشاور بشأن النطاق الكامل للمبادرات الحكومية المتعلقة بالسياسات ذات الأثر التنموي. ثانيا، إن عضوية الوزير في مجلس الأمن القومي تمكن الحكومة من الأخذ بنهج شامل في مسائل السياسات ذات الأهمية الحيوية في التنمية الدولية. ثالثا، وافق مجلس الأمن القومي، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، على إصلاح عملية اتخاذ القرارات في ما يتعلق بجميع البلدان المعرضة لخطر زعزعة الاستقرار، وذلك بوضع إطار أبسط يتسم بطابع استراتيجي أكبر، ويزيد في تعزيز الاتساق على نطاق الحكومة.

تعزيز التنمية على نطاق أوسع

٢٧ - تدرك الحكومة بأن إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب إجراءات تشترك في وضعها طائفة واسعة من الجهات صاحبة القرار، وتحظى بدعم قوي من الجمهور. وهذا يعني الاستفادة من كل فرصة متاحة لتعزيز التقدم. فعلى سبيل المثال، شارك رئيس الوزراء ونائب رئيسة البرازيل في استضافة مناسبة عالمية بشأن الجوع عقدت في لندن في اليوم الأخير من الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢. ودعا المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى ممثلي الحكومات والمؤسسات الخيرية وقطاع الأعمال إلى اتخاذ إجراءات حاسمة قبل بدء الألعاب الأولمبية التي ستقام في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في عام ٢٠١٦، من أجل تحسين فرص الحياة لملايين الأطفال بشكل جذري عن طريق تحسين التغذية. وحفاظا على إيلاء الاهتمام لمسألة الالتزامات السياسية والمالية اللازمة للوقاية من نقص التغذية، عملت المملكة المتحدة مع المجتمع المدني ومع حكومة البرازيل على المشاركة في استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن موضوع ”التغذية من أجل النمو: هزم الجوع عبر الأعمال التجارية والعلوم“ في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي هذه المناسبة، وقّع قادة العالم اتفاقا عالميا لتحسين تغذية ٥٠٠ مليون من الحوامل وصغار الأطفال من أجل خفض عدد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزّم بمقدار ٢٠ مليون طفل إضافي. ويُتوخَّى من هذه التدابير إنقاذ حياة ما لا يقل عن ١,٧ مليون طفل.

الصندوق الدولي للمناخ

٢٨ - عززت المملكة المتحدة أعمالها في جميع وزارات الحكومة بشأن تغير المناخ. وهي ملتزمة التزاما قويا بالتصدي لتغير المناخ وبضمان أن تساعد النهج المتبعة في مجال تغير المناخ أيضا على التخفيف من حدة الفقر. وفي عام ٢٠١١، أطلقت المملكة الصندوق الدولي للمناخ الذي يهدف على وجه الخصوص إلى مساعدة البلدان النامية في الحد من الفقر. وفي هذا الخصوص:

(أ) تتمثل أهداف الصندوق في مساعدة البلدان النامية على الحد من الفقر والتكيف مع آثار تغير المناخ والسعي إلى تحقيق نمو منخفض الكربون، بما في ذلك خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها؛

(ب) بلغت قيمة موجودات الصندوق ٣,٨٧ بليون جنيه استرليني في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٦؛

(ج) تشمل الوزارات العاملة معاً وزارةَ التنمية الدولية، ووزارة شؤون الطاقة وتغير المناخ، ووزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية، ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، ووزارة الخزانة؛

(د) يهدف الصندوق إلى تحقيق نتائج عن طريق حافظات المشاريع المبتكرة، بما في ذلك برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة الاستثمار الخاص؛

(هـ) يدعم أيضا برنامجا عالميا لمساعدة ٦ ملايين من صغار المزارعين في ٤٠ بلدا ناميا على التكيف مع تغير المناخ.

٢٩ - وتكفل المملكة المتحدة تماشي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية مع أهداف المملكة المتحدة في مجالي المناخ والبيئة، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) إنجاز تقييمات مناخية وبيئية فيما يخص جميع البرامج الجديدة التي تديرها وزارة التنمية الدولية، ووزارة شؤون الطاقة وتغير المناخ، ووزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية؛

(ب) إجراء استعراضات استراتيجية من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها للبرامج القُطرية معالجة هذه المسائل على أفضل وجه؛

(ج) إجراء تحليل أعمق للصلات القائمة بين الفقر وتغير المناخ وشح الموارد.

التنمية الاقتصادية

٣٠ - يشكّل النمو الاقتصادي أهم الوسائل الكفيلة بزيادة دخل الأفراد والحد من الفقر في البلدان النامية؛ فهو يخلق الوظائف ويتيح للفقراء فرصا لدعم أسرهم وبناء مستقبل أكثر استقرارا. ويشكّل القطاع الخاص - الرسمي وغير الرسمي على السواء - المحرك الذي يدفع عجلة النمو في جميع البلدان ويؤدي إلى تحقيق الاستدامة فيها. وفي هذا المجال:

(أ) حيثما يكون نمو نصيب الفرد على الأجل الطويل أعلى من معدل ٣ في المائة، ينخفض الفقر انخفاضا كبيرا؛

(ب) أدت زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ثلاثة أضعاف في فييت نام إلى انخفاض مستويات الفقر من ٦٤ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ١٧ في المائة عام ٢٠٠٨؛

(ج) في الصين، انخفض معدل عدد السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ٨٤ في المائة عام ١٩٨١ إلى ١٣ في المائة عام ٢٠٠٨، خلال فترة زاد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عشرة أضعاف.

الشكل الرابع

النسبة المئوية من السكان الذين يكسبون أقل من دولارين في اليوم الواحد، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

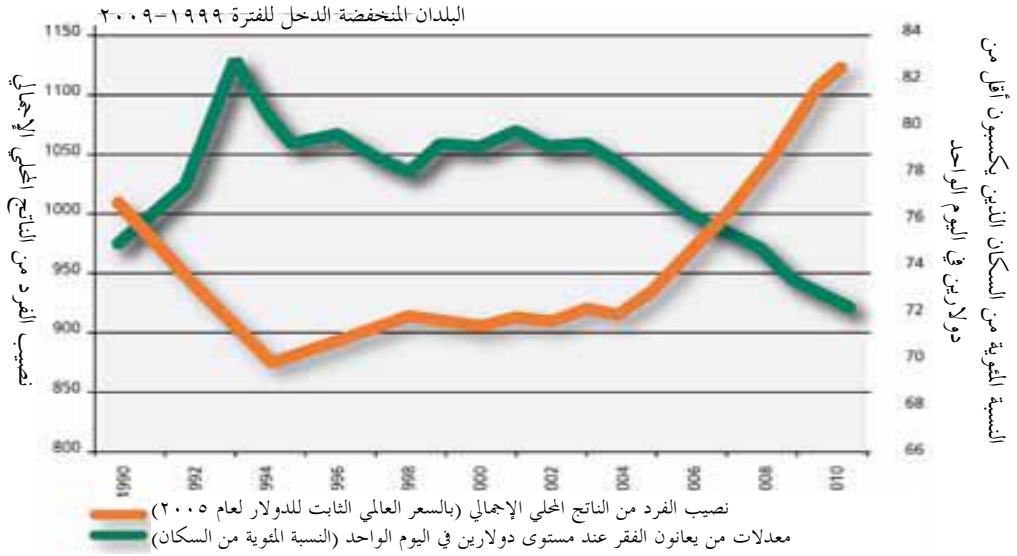

المصدر: البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية.

حفز قطاع الأعمال التجارية على إدراك أهمية دعم الفقراء

٣١ - غير أنه لا يسعنا تجاهل ما للأعمال التجارية في البلدان النامية من آثار، سواء كانت إيجابية أو سلبية. وهذا هو السبب الذي يدعونا إلى إقامة شراكات مع مؤسسات تجارية مثل شركة ساب ميلر (SABMiller)، وشركة يونيليفر (Unilever) في البلدان النامية من أجل تعزيز نُهج جديدة تدرّ أرباحا ذات أثر تنموي قوي. وعلى سبيل المثال، ففي جنوب السودان، وهو أحدث بلد في العالم، نعمل حاليا مع شركة ساب ميلر (SABMiller) على توفير المنيهوت (الكسافا) محليا، مما يوفر دخلا لما لا يقل عن ألفي مزارع. ونعمل أيضا مع بعض أكبر الشركات في المملكة المتحدة على الاستثمار في تحسين المهارات والصحة وظروف العمل لفقراء العمال وصغار المزارعين العاملين في سلاسل القيمة الخاصة بهم. وفي جمهورية تترانيا المتحدة، تعمل المملكة المتحدة حاليا مع شركات، منها شركة يونيليفر، على المشاركة في الاستثمار في المشاريع التجارية ذات النتائج التنموية الجيدة.

٣٢ - وهذا أيضا هو السبب الذي يدعونا إلى الاعتقاد أن المعونة غير المشروطة (أي المعونة غير المرتبطة حصرا باستخدام موردين من المملكة المتحدة) هي في غاية الأهمية. وفي حين أننا نعتقد أن قطاع الأعمال التجارية في المملكة المتحدة قوي جدا وبإمكانه الحصول على العديد

من العقود الجديدة، فإن السماح بشراء اللوازم من أي مكان في العالم طالما كان ركنا أساسيا من أركان سياسات المعونة التي تنتهجها المملكة المتحدة منذ عام ٢٠٠٢. وتؤدي قواعد المشتريات التي وضعناها حاليا إلى تعزيز الأسواق المحلية، مما يتيح بناء مصانع جديدة في البلدان النامية، ودعم الوظائف والعمالة المحلية. كما أدت هذه القواعد إلى زيادة قيمة النقود فيما يخص دافعي الضرائب في المملكة المتحدة، وشجعت القدرة التنافسية لقطاع التنمية الدولية وقطاع الأعمال التجارية بالمملكة المتحدة.

تعبئة الموارد المحلية

٣٣ - إن وجود نظام ضريبي فعال هو في صميم الدولة الفعالة. إذ تشكّل الإيرادات المحلية المتأتية من الضرائب مصدر التمويل الأكثر استدامة للدولة من خلال إنشاء قاعدة للإنفاق على الخدمات العامة والاستثمارات والتحويلات الاجتماعية. ويمكن أيضا للنظم الضريبية المتسمة بالنزاهة والكفاءة أن تساعد على بناء الثقة بين المواطنين والدولة، مما يسهم في إشاعة بيئة من المساءلة، ويمكن أن تؤدي أيضا دورا هاما في تهيئة مناخ استثماري جاذب. وفي آخر الأمر، فإن الضرائب تمكّن البلدان من تولي شؤونها بنفسها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنهاء الاعتماد على المعونة.

٣٤ - ولا بد للإدارات الضريبية من امتلاك قدرات كبيرة على جمع الضرائب وإدارتها إدارة عادلة وفعالة، بدعم من نظم للإدارة المالية العامة تتحلى بالشفافية وتخضع للمساءلة، من أجل إدارة الإنفاق. ويشمل هذا أيضا وضع استراتيجيات للاستخدام الفعال للإيرادات المحلية وتعزيز المساءلة الوطنية.

٣٥ - وتؤيد المملكة المتحدة إدارة الضرائب على صعيد ثنائي ومن خلال برامج دولية.

دعم جباية الضرائب في سيراليون

من الأمثلة الدالة على نجاح الإدارة الضريبية هي الهيئة الوطنية للإيرادات في سيراليون، التي أطلقت في عام ٢٠٠٧ خطة لتحديث النظام الضريبي بدعم من وزارة التنمية الدولية تبلغ قيمته ١٤,٧ ملايين جنيه استرليني على مدى ست سنوات، عندما شرعت سيراليون في إعادة البناء بعد الحرب الأهلية. ففي عام ١٩٨٦، هبطت النسبة هبوطا حادّا إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وشكّل البرنامج حافزا على زيادة النسبة إلى ١١,٤ في المائة بحلول عام ٢٠١٢، ويهدف الدعم الذي سيقدَّم في المستقبل إلى زيادة النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣,٩ في المائة بحلول عام ٢٠١٧ (باستثناء ركاز الحديد)، مما يجعل من هذا البرنامج إنفاقا كبير الأثر في صناديق التعاون الإنمائي. وفي سيراليون مجتمع مدني مفعم بالحيوية، يستمر في رصد شفافية الصناديق وعقود المعادن والتحقق من أن الأموال تُستخدم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها

٣٦ - تطلب وزارة التنمية الدولية من البلدان النامية جمع الضرائب المستحقة لها، وهذا هو السبب الذي يدعونا إلى العمل بجد على مكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها. ففي عام ٢٠١٣، كثّفنا هذه الجهود الدولية من خلال رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة البلدان الثمانية.

٣٧ - وفي قمة لوخ آيرن المعقودة في عام ٢٠١٣، وافقت مجموعة الثمانية على تأييد وضع معيار دولي جديد للتبادل التلقائي للمعلومات سيساعد جميع البلدان في التصدي للتهرب الضريبي. ونعمل حاليا من خلال مجموعة العشرين على وضع خارطة طريق تتيح للبلدان النامية التغلب على العقبات التي تحول دون المشاركة في هذا المعيار الجديد، وبالتالي جني الفوائد الكاملة من آخر التطورات في مجال الشفافية الضريبية الدولية.

الحد من العوائق التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي

٣٨ - غالبا ما تشكّل المحافظة على تدفقات نقدية أحد أصعب وأعقد العوائق التي تواجهها المشاريع الصغيرة والكبيرة العاملة في الأسواق النامية. وقد كانت وزارة التنمية الدولية سبّاقة في استعمال أدوات مالية جديدة لمساعدة الأعمال التجارية من شتى الأحجام في النمو وخلق

فرص العمل. ونقّدم حاليا الدعم للفقراء من أجل تيسير وصولهم إلى الادّخار والائتمان والتأمين، بما في ذلك تقديم الدعم إلى ١٨ مليون امرأة في الحصول على الخدمات المالية، كالحسابات المصرفية والادّخار والتأمين. ونعمل مع مؤسسة تنمية الكومنولث (وهي مؤسسة التمويل الإنمائي بالمملكة المتحدة) على تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات تجارية في جميع أنحاء أفريقيا وجنوب آسيا من أجل إيجاد فرص للعمل وإحداث تأثير دائم في حياة الأفراد في بعض أفقر الأماكن في العالم.

٣٩ - كما نركز على تسهيل النشاط التجاري في البلدان النامية. ويزيد الاستثمار الخاص في معظم البلدان النامية زيادة كبيرة على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنه بحاجة إلى مزيد من النمو، وهو أمر دونه عوائق. ويشكّل ضعف البنية التحتية، وضعف التنظيم، والثغرات القائمة في المعلومات، والتحديات المالية، عوائق أمام توظيف استثمارات من جانب الشركات الكبيرة والصغيرة على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا هو السبب الذي يدعونا أيضا إلى مواصلة العمل مع الوكالات المتعددة الأطراف، بوسائل منها، على سبيل المثال، الفريق المعني بتنمية الهياكل الأساسية للقطاع الخاص، من أجل تيسير الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية.

٤٠ - ولدينا مجموعة متنامية من البرامج التي تعمل على تذليل هذه الحواجز التي تحول دون الاستثمار، وعلى نمو الأعمال التجارية وخلق فرص العمل، من خلال تعزيز الأطر القانونية التنظيمية والمؤسسية في البلدان النامية. وندعم حاليا الإصلاحات اللازمة لتبسيط بيئة عمل المشاريع التجارية وجعلها أكثر إنصافا وشفافية.

- في نيجيريا، ساعدَت برامجنا للمساعدة التقنية على زيادة الإمدادات بالطاقة الكهربائية في البلد بنسبة ٤٥ في المائة.
- في بنغلاديش، ساعدنا على خفض عدد الأيام التي يستغرقها تسجيل مشروع تجاري من ٥٧ يوما إلى ٣ أيام فقط.

نخطط للمساعدة على ضمان الحق في الأراضي والممتلكات الخاصة لما يزيد على ٦ ملايين شخص بينهم ٤,٥ ملايين امرأة.

الفتيات والنساء

٤١ - في عام ٢٠١٢، وضعت الحكومة الفتاة والمرأة في صميم برامجها، من أجل ”وقف الفقر قبل أن يبدأ“. وهذا يعني كفالة إسماع صوت الفتاة والمرأة في عملية صنع

القرار على جميع المستويات؛ وحقها في الاختيار بين الإنجاب أو عدمه، واختيار توقيته، وعدد الأطفال الذين تود إنجابهم؛ وفي تحكمها في جسدها؛ والتحرر من تهديد العنف؛ وتحكم النساء والفتيات بالموارد والأصول من أجل انتشال أنفسهن وأسرهن من براثن الفقر.

٤٢ - ودعما لذلك، ضاعفنا جهودنا الرامية إلى جمع بيانات مصنفة حسب الجنس ونشر تلك البيانات ومواءمتها والاستفادة الكاملة منها. وهذا ما أعطى صورة أفضل بكثير عن مدى تأثيرنا، واضعين نصب أعيننا أضعف الفئات وأشدها تهميشا. وقد فُصِّلت حسب الجنس تسعة من مؤشرات إطار نتائج المستوى الثاني الصادرة عن إدارة التنمية الدولية.

٤٣ - وأقرَّ البرلمان مؤخرا مشروع قانون للمساواة بين الجنسين يضع شرطا قانونيا على الحكومة بأن تنظر، قبل تقديم المساعدة الإنمائية، في الكيفية التي يمكن بها لتلك المساعدة الإسهام في الحد من التفاوت بين الجنسين.

٤٤ - وأخيرا، نستند إلى أربع ركائز محددة للعمل المتعلق بالمرأة والفتاة، تطرح تحديا لنا في أن نكون أكثر ابتكارا وجرأة. وتتمثل تلك الركائز الأربع فيما يلي:

(أ) إيصال الأصول اقتصادية إلى الفتيات والنساء مباشرة؛

(ب) الوصول بالفتيات إلى مرحلة التعليم الثانوي؛

(ج) تأخير أول حَمْل ودعم الولادة المأمونة؛

(د) منع العنف ضد المرأة والفتاة.

٤٥ - ونقوم أيضا بالتوعية بمسألة العنف ضد المرأة والتصدي له في البلدان المتضررة من النزاعات. ونشجع أيضا شركاءنا المتعددي الأطراف على الدفع بجدول الأعمال هذا.

البرنامج التعليمي لفتيات أوديشا

في عام ٢٠١٣، ستساعد وزارة التنمية الدولية في الهند حكومة أوديشا في إنشاء نظام حوافز لتشجيع فتيات الداليت وفتيات القبائل على الالتحاق بمرحلة الدراسة الإعدادية وإتمامها. وسيقوم المشروع بتسجيل الفتيات المحرومات في السنة الأخيرة من الصفوف العليا بالمدرسة الابتدائية وتقديم الدعم لهن من أجل دخول مرحلة التعليم الإعدادي وإتمامها. وسيُدفع البدل النقدي في حال حضور الفتيات لدروس المرحلة الثانوية بنسبة ٧٥ في المائة من الوقت. ونتوقع أن ترتفع جراء ذلك مستويات المواظبة على الدراسة ومعدّلات إتمامها (إلى ١٦ سنة).

ومن خلال البحث والتقييم، سيسهم برنامج حوافز فتيات أوديشا في قاعدة الأدلة العالمية بشأن ما يصلح ولماذا يصلُح. ومن المزمع أن تُراعَى الابتكارات الناجحة لدى تصميم برنامج الحوافز الوطنية الذي تخطط حكومة الهند لإطلاقه.

ثالثا - المملكة المتحدة: التعاون الإنمائي وفعالية التنمية

٤٦ - تشكل تدفقات المعونة في العديد من البلدان جزءا متناقصا من ميزانيات البلدان، وتمثل بمرور الوقت خدمات تمويل ذاتي للفقراء. وهذا ينطوي على المزيد من الاستخدام الاستراتيجي للمعونة في العديد من البلدان. ومع ذلك، لا تزال المعونة تتسم بأهمية حاسمة، ولا سيما من أجل الوصول إلى أشد الأشخاص فقرا في البلدان المنخفضة الدخل، ودعم الانتقال من المعونة، والتصدي للتحديات العالمية.

٤٧ - ولهذا السبب، فإن عملنا لا يقتصر على إيصال مقادير كمية، لكنه يتجاوز ذلك إلى تقديم نوعية جيدة: فليس المهم ماذا نقوم به فقط ولكن أيضا كيف نقوم به. وبينما تتجه المملكة المتحدة نحو تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي، من الضروري القيام بأفضل الاستثمارات بما لدينا من موارد. ولهذا السبب أيضا، ينطوي دعم المملكة المتحدة للتنمية الدولية على نحو متزايد على إشراك طائفة من الوزارات الحكومية، من خلال العمل مع وزارة الخارجية والكومنولث ووزارة الدفاع، على سبيل المثال، في توفير استجابة متكاملة من أجل منع نشوب النزاعات، وتحقيق الاستقرار وحفظ السلام من خلال مجموعة فض المنازعات في المملكة المتحدة والعمل مع وزارة الطاقة وتغير المناخ، ووزارة الاقتصاد والمالية، وإدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في التصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ.

٤٨ - وتعد المملكة المتحدة مناصرا قويا للعمليات الدولية التي يسترشد بها في دعم فعالية التنمية سواء على مستوى المملكة المتحدة أو منظومة التنمية الدولية. ويشعر وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية بالفخر للمشاركة في ترؤس الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في سياق التحضير لجلستها الافتتاحية الرفيعة المستوى المعقودة في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل في المكسيك. ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة هامة على طريق الفعالية الإنمائية. وانبثقت الشراكة العالمية من المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في عام ٢٠١١، وأحدثت تحولا هاما من فعالية المعونة إلى فعالية التنمية. وقد أدى ذلك إلى تحويل مجال التركيز من تدفقات المعونة إلى اتباع نهج يغلب عليه طابع استراتيجي يتمثل في رؤية المساعدة التي نقدمها في إطار الصورة الأكبر

للعوامل المحفزة العديدة التي من شأنها أن تؤثر على التنمية وأن تساعد البلدان على التخلص من الفقر.

٤٩ - وأدمجت المملكة المتحدة المبادئ الرئيسية الأربعة لفعالية التنمية في جميع برامجها:

(أ) النتائج؛

(ب) الشفافية؛

(ج) الملكية؛

(د) الشمولية.

النتائج

٥٠ - شكل التعاون الإنمائي - والمعونة على وجه التحديد - وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاتها. ولذلك السبب ليس من المهم التركيز على حجم المساعدة، بل على أثرها. وهنا يكمن الهدف من خطة النتائج، ولهذا السبب قامت إدارة التنمية الدولية بتكثيف الاستثمارات خلال السنوات الثلاث الماضية في تعزيز تركيزنا على النتائج. ومن خلال نشر التزاماتنا والنتائج التي نحققها، نأمل في تعزيز المساءلة والمصداقية للمساعدة التي نقدمها وأن يكون لذلك تأثير دائم على الفقراء. وتساعدنا خطة النتائج أيضا على أن نكون أكثر مرونة وابتكارا في وضع البرامج من أجل تحقيق النتائج، بينما نركز على النتائج أكثر من تركيزنا على المدخلات والنواتج.

٥١ - ولدعم خطة النتائج ، قامت إدارة التنمية الدولية بإحداث تحول في هياكلها الإدارية بهدف إدماج منظور يركز على النتائج في كافة أعمالها، بدءا من الإدارة والرصد والتقييم وانتهاء بالإبلاغ عن التقدم المحرز. ويوفر إطار النتائج للإدارة العليا معلومات إدارية بشكل دوري واستعراضات لأداء حافظة المشاريع والمخاطر التي ينطوي عليها التنفيذ وكيف ومتى يمكن الارتقاء بالقيمة. وتتدفق هذه النتائج في جميع أنحاء منظمتنا حيث تقوم جميع المكاتب القطرية التابعة لإدارة التنمية الدولية حاليا بنشر خطة تشغيلية موجهة نحو النتائج خاصة بكل بلد.

٥٢ - وتواصل المملكة المتحدة تحقيق ما تعهدت به من التزامات. فحتى آذار/مارس ٢٠١٣، قامت المملكة المتحدة بما يلي:

(أ) تمكين ٣٠,٣ ملايين شخص بينهم ١٤,٦ ملايين امرأة على الأقل من الخروج من دائرة الفقر من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية؛

(ب) الحيلولة دون تعرض ١٢,٩ ملايين طفل وحامل للمجاعة؛

(ج) كفالة حدوث ١,٦ ملايين حالة ولادة بأمان؛

(د) توفير المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ لـ ٨,٧ ملايين شخص؛

(هـ) توفير الدعم لـ ٥,٩ ملايين طفل – ٢,٨ ملايين منهم من الإناث للالتحاق بالمدارس الابتدائية.

٥٣ – وأجرت المملكة المتحدة استعراضات أساسية للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحديد كيفية حصول جميع دافعي الضرائب على أقصى قيمة عن كل جنيه يجبى وتحقيق أفضل أثر إنمائي. واستندت تلك الاستعراضات إلى أدلة دقيقة، واعتمدت على مشاورات موسعة مع الشركاء الثنائيين من الحكومات ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وخضعت للتدقيق الخارجي والطعن. ونشرت الاستنتاجات في آذار/مارس ٢٠١١ في وثيقة معنونة ''المعونة المقدمة من المملكة المتحدة: تغيير حياة الناس، وتحقيق النتائج''.

٥٤ – وأصدرت المملكة المتحدة أيضا تكليفا بإجراء الاستعراض المستقل للاستجابة لحالات الطوارئ والحالات الإنسانية، الذي قدمت تقارير بشأنه في آذار/مارس ٢٠١١. وتلتزم المملكة المتحدة بتوصياتها سواء ما يتعلق منها بسياسات المملكة المتحدة وعملياتها، أو بالنظام الدولي. وتشمل هذه التوصيات التزامات بترسيخ القدرة على مواجهة الكوارث في جميع البرامج القطرية بحلول عام ٢٠١٥، والقيام بدور قيادي على الصعيد الدولي في دعم خطة مواجهة الكوارث.

الذكاء في الشراء، قيمة أفضل للتكلفة

في عام ٢٠١٣، حازت إدارة التنمية الدولية على جائزة المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد لأفضل مشروع مشتريات دولي في مجال عملنا فيما يتعلق بتخفيض أسعار وسائل منع الحمل للنساء في البلدان النامية. وفي هذا المثال، قمنا بتشكيل اتحاد مع شركة باير للرعاية الصحية Bayer HealthCare، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومبادرة كلينتون للوصول إلى الخدمات الصحية، وحكومات السويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وباستخدام ما يعرف بـ ''آلية'' الالتزامات المسبقة للسوق، حققنا سويا تخفيضا بنسبة ٥٠ في المائة في أسعار وسائل منع الحمل ''جديل'' المغروسة تحت الجلد، وهو ما يوفر إمكانية الوصول إلى ٢٧ مليون وحدة للنساء في البلدان النامية.

إحراز نتائج لتحقيق أثر طويل الأجل

ساعدَنا تركيزُنا على النتائج في رؤية ما نقدمه من مساعدات في ضوء ما حققته من تحولات قابلة للقياس في حياة الأفراد.

٥٥ - وحتى عند التصدي للحالات الطارئة العاجلة، فإننا نحاول بشكل متزايد أن نضمن مساعدة البلدان في أن تصبح أيضا أكثر قدرة على مواجهة الكوارث، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لإنفاق المعونة مقارنة بتقديم الدعم الإنساني. وهذا يعني الاستخدام الاستراتيجي للموارد الإنمائية، مما سيؤدي إلى إحداث تغيير أعمق وأكثر استدامة.

الاستثمار في نهج مواجهة الكوارث المنقذ للأرواح

ثمة نهج استراتيجي للتنمية في الهند من خلال الاستثمار في التأهب للكوارث أدى إلى زيادة كبيرة في الحد من الخسائر في الأرواح نتيجة الأعاصير.

وكان إعصار فايلين، وهو عاصفة من الفئة الرابعة بحجم إعصار كاترينا، أكبر عاصفة ضربت السواحل الهندية في السنوات الـ ١٤ الماضية. وفي عام ١٩٩٩، ضربت عاصفة مماثلة الخط الساحلي نفسه، ما أوقع أكثر من ٠٠٠ ١٠ قتيل. واستجابة لذلك، قامت إدارة التنمية الدولية والجهات المانحة الأخرى بتقديم الدعم لحكومة أوديشا لتوظيف استثمارات كبيرة في التأهب للكوارث. وأنشأت الحكومة أول وكالة في الهند لإدارة الكوارث على مستوى الدولة، وقامت ببناء الملاجئ للاحتماء من الأعاصير، وإنشاء ممرات الإجلاء وتعزيز العوائق الساحلية وإجراء مناورات سنوية في المناطق الساحلية.

وبينما كان إعصار فايلين أقوى من العاصفة التي وقعت قبل ١٤ سنة وأدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمساكن والبنية التحتية، فبفضل التأهب للكوارث وتخفيف المخاطر على هذا النحو بلغت الحصيلة الرسمية للقتلى ٣٨ شخصا. وأُجلي نحو مليون شخص إلى ملاجئ الأعاصير والمنازل الآمنة والأماكن الداخلية.

الشفافية

٥٦ - الشفافية عنصر أساسي لتحقيق الفعالية والمساءلة في مجال المساعدة الإنمائية. وتمكن الشفافية دافعي الضرائب في البلدان المانحة من معرفة كيفية إنفاق أموال التنمية وإخضاع حكوماتها للمساءلة. وتتيح أيضا للحكومات المتلقية تخطيط وإدارة الموارد الواردة إلى

بلادهم، فضلا عن تمكين المواطنين والبرلمانيين والجهات المانحة من إخضاع حكوماتهم للمساءلة.

٥٧ - وفي السنوات الأخيرة، حملت المملكة المتحدة لواء الشفافية في مجال المساعدة الإنمائية على الصعيد العالمي. ومن خلال الالتزام السياسي على أعلى المستويات في الحكومة، ركزت جهودنا على محورين يتمثل أولهما في ترتيب بيتنا من الداخل على نطاق الحكومة من خلال تكثيف جهودنا الرامية إلى تبادل البيانات في الوقت المناسب وبطريقة شاملة وقابلة للمقارنة بحيث يسهل الوصول إليها، وثانيا، العمل مع الآخرين من أجل بناء الشفافية على الصعيد العالمي. وكللت هذه الجهود بتصنيفنا في المرتبتين الأولى والثالثة في المؤشر الدولي لشفافية المعونة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي.

”إنه أمر لا يصدق فقبل ١٢ شهرا لم تكن الحكومة تنشر أي تفاصيل عن كيفية إنفاق ما لدينا من أموال للتنمية. أما الآن فيستطيع الناس في جميع أنحاء العالم الاطلاع إلكترونيا على كل بند من بنود إنفاق إدارة التنمية الدولية يفوق ٥٠٠ جنيه استرليني“.

دافيد كاميرون، رئيس الوزراء في المملكة المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠١١، مؤتمر إعلان التبرعات للتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين.

تأثير التحالفات الدولية

٥٨ - أحدثت المبادرة الدولية للشفافية في المعونة تحولا في النهج الذي نتبعه في الشفافية. وتعتبر المبادرة اتفاقا هاما حول الطريقة التي ينبغي من خلالها نشر المعلومات المتعلقة بالمعونة من أجل الوفاء باحتياجات البلدان المانحة للمعونة والبلدان المستفيدة منها. وباعتبار إدارة التنمية الدولية من أول الموقعين على المبادرة، فقد ألزمت نفسها بنشر بيانات بشأن ما تقدمه من مساعدات إنمائية بما يتفق مع المعيار الدولي المتفق عليه سلفا. وقد كنا أول جهة تنشر وفقا لهذا المعيار ونحن نواصل القيام بذلك شهريا. وإنه لإنجاز كبير للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال أن يقوم أكثر من ٢٠٠ من المنظمات الأخرى أيضا بنشر بيانات في الوقت الحالي من خلال المبادرة.

وفي الهند، قدمت إدارة التنمية الدولية الدعم إلى حكومة ولاية بيهار من أجل وضع قانون الحق في الخدمات العامة لعام ٢٠١١ وتنفيذ حملة للتوعية العامة من أجل تحسين الخدمات المقدمة للفقراء. وقد أدى إرساء هذا الحق والتوعية به إلى زيادة ملحوظة في طلبات الحصول على الخدمات. وقُدم في الأشهر الخمسة الأولى أكثر من ٩ ملايين طلب. واقترن ذلك أيضا بتحسن في تقديم الخدمات حيث جُهز أكثر من ٨٠ في المائة من الطلبات.

الملكية

تعتبر ملكية البلدان لخطة التنمية الوطنية أمرا أساسيا من أجل تحقيق نجاح دائم ومستدام.

٥٩ - ومع ذلك، يجب أن تحرك هذه الملكيةَ دوافعُ سياسية. وهذا يعني قيام البلدان النامية بممارسة القيادة السياسية من أجل تحفيز الهمم نحو إظهار التزام ملموس بالتنمية في هذه البلدان. وبوصفنا جهة توفر التعاون الإنمائي، من الضروري أن نقدم الدعم بطريقة تدعم المسؤولية والقيادة على الصعيد المحلي وتعززهما بدلا من تقويضهما.

نساعد على بناء مؤسسات فعالة من أجل النهوض بالملكية

٦٠ - تعتمد التنمية على القوة الجماعية للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد ما. ولهذا السبب جعل رئيس الوزراء من دعم مختلف المؤسسات اللازمة لامتلاك البلدان زمام التنمية بنفسها وتولي قيادة قاطرتها مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا فيما أسماه ''الخيط الذهبي'' للتنمية. وعلى مدى العامين الماضيين، قمنا بزيادة الدعم للعناصر التي يتطلبها بناء المؤسسات الرئيسية، من قبيل سيادة القانون، وغياب النزاعات والفساد ووجود حقوق الملكية. وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، استثمرت إدارة التنمية الدولية ٧١٤ مليون جنيه استرليني في المجتمعات المفتوحة والسلام.

الدول الهشة والمتضررة من النزاع

٦١ - على مدى العامين الماضيين، ما فتئت الاستراتيجيات الإنمائية تسترشد بعملية بناء الملكية في عدد من الدول الهشة والتي تعاني من النزاعات، وهي تشكل مجموعة هامة من البلدان التي يجدر أن تكون الاستجابات الإنمائية فيها متسمة بالمرونة والذكاء والاتساق

ومصممة حسب سياق كل منها. وفي المقام الأول، ونظرا للطبيعة المعقدة والديناميات المتغيرة التي تنطوي عليها مثل هذه الظروف، يحتاج المجتمع الدولي إلى فهم الواقع السياسي فهما دقيقا والقدرة على التصرف بموجب هذا الفهم.

الشكل الخامس

خمس بلدان تقدم صورة عن تقلب المعونة في الدول الهشة

تقدم البلدان الخمسة الواردة أدناه صورة عن تقلب المعونة في الدول الهشة. ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩ لم يكن من غير المألوف أن ينخفض مجموع المعونة المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا – بيساو، وليبريا، وهايتي بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل في عام واحد وأن يزيد في العام التالي بنسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة.

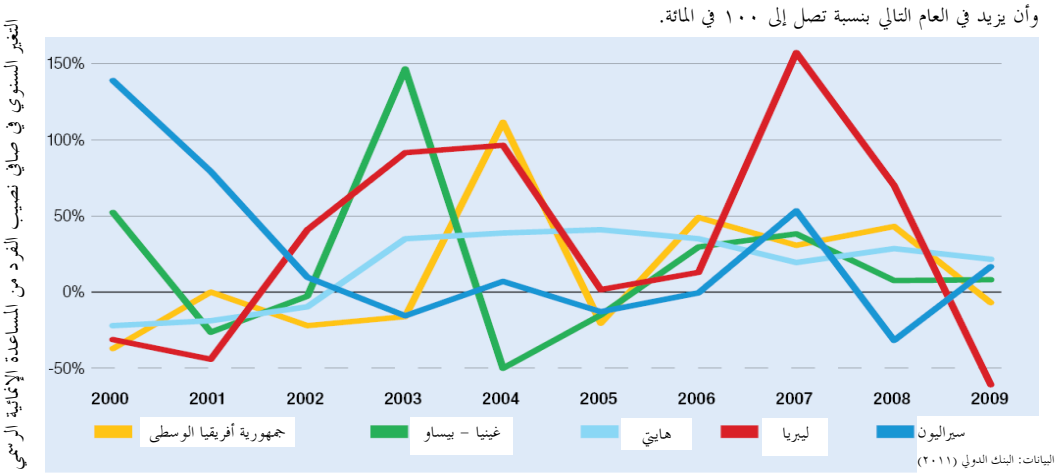

- بحلول عام ٢٠١٥، سيعيش نصف فقراء العالم في دول هشة.
- يشهد نحو ٧٠ في المائة من الدول الهشة نزاعات منذ عام ١٩٨٩.
- ستنفق إدارة التنمية الدولية ٣٠ في المائة من المساعدة في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع في عام ٢٠١٤.
- ستة بلدان من البلدان السبعة التي من غير المحتمل أن تحقق أيا من الأهداف الإنمائية للألفية هي بلدان هشة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

٦٢ - وتعتبر الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة أداة مصممة خصيصا لبناء الملكية. فهي توفر إطارا للشركاء في التنمية للعمل مع البلدان الشريكة على نحو يؤدي إلى بناء الثقة المتبادلة ودعم البلد وأولوياته وخططه ونظمه. وتتمحور الخطة الجديدة حول اتفاقات بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة، تعرف باسم ”العهود“. وتشمل هذه العهود خمس غايات لبناء السلام وبناء الدولة: السياسة المشروعة والأمن والعدالة، والدعائم الاقتصادية والإيرادات والخدمات. ولتوجيه هذه الغايات، تجري الجهات المانحة والحكومات

الشريكة أيضا في كثير من الأحيان تقييمات مشتركة للهشاشة في البلدان المشمولة بالخطة الجديدة من أجل التوعية بالواقع السياسي والمخاطر.

٦٣ - وتقوم المملكة المتحدة بدور ريادي في الأعمال التي يُضطلع بها في إطار الخطة الجديدة في أفغانستان، وجنوب السودان، وسيراليون، والصومال.

الشمولية

٦٤ - القضاء على الفقر تحدٍ عالمي لن يمكن التصدي له إلا من خلال جهد عالمي يتطلب مساهمات من الجميع. فلا تكفي مجرد الرغبة في أن نعمل من خلال شراكة؛ بل يتحتم علينا أن نعمل في شراكة إذا أردنا أن نحقق مكاسب مستدامة في معركتنا مع الفقر.

٦٥ - ونحن نعتبر التنمية الشاملة للجميع نهجا يراعي جميع الجهات صاحبة المصلحة. وقوام هذا النهج العمل بطريقة تعكس احتياجات جميع أفراد المجتمع، بما يشمل أشد الفئات فقرا وتهميشا. وكما أظهر الربيع العربي، ما لم تسر التنمية الشاملة للجميع جنبا إلى جنب مع النمو، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، مواصلة السير قدما نحو الحد من الفقر. وتشير التنمية الشاملة للجميع أيضا إلى روح الشراكة الحقيقي، الذي يحدونا إلى ربط نقاط القوة لدى كل منا ببعضها البعض وتسخير روح التآزر المستمدة من العمل معا من أجل تحقيق هدف مشترك.

٦٦ - وتقع العلاقات الإنسانية في صلب التنمية، التي لن تتحقق بمجرد اتباع نهج تقني. وفي إدارة التنمية الدولية يقدم شركاؤنا المتنوعون كماً هائلا من الدراية والمهارات والأفق بدءاً من البلدان الأخرى التي تمر بمراحل متفاوتة من مسيرة التنمية وانتهاءً بمنظمات المجتمع المدني والجهات المستفيدة من المعونة على مستوى القواعد الشعبية والجمهور في المملكة المتحدة والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والحكومات المحلية والباحثين ووسائط الإعلام وأعضاء المجالس النيابية.

٦٧ - إننا نسلم بأن الشراكات الحقيقية لا تقوم من تلقاء نفسها: فنحن نعمل على بناء روح الانفتاح والثقة والاحترام المتبادل والرغبة في التعلم عبر جميع مراحل علاقاتنا ونثمِّن مكامن القوة الفردية لدى شركائنا ونعمل على إيجاد مواطن التقاء معهم. ونحن نتوقع أيضا من شركائنا في إيصال المعونة اتباع مبدأ الشمولية. وعلى سبيل المثال، يعتبر ''سلوك الشراكة'' معيارا يؤخذ به في تقييمنا للشركاء المتعددي الأطراف.

٦٨ - ومن خلال برنامجنا للشراكة الإنمائية العالمية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢، تعمل إدارة التنمية الدولية مع القوى الناشئة على التنمية خارج حدودها. وعلى سبيل المثال أتاح

البرنامج رفع مستوى العمل مع صانعي المستحضرات الصيدلانية الهنود من أجل خفض تكاليف الأدوية المنقذة للحياة في جميع أنحاء العالم النامي، مما أدى إلى توفير بليون جنيه إسترليني في الإنفاق على العقاقير واللقاحات الأساسية. ويدعم البرنامج أيضا تشاطر خبرة جنوب أفريقيا في مجال التخطيط الصحي والمشتريات مع بلدان أفريقية أخرى. وسيتيح العمل الجديد مع الصين للبلدان المنخفضة الدخل الاستفادة من النجاح المنقطع النظير الذي حققه ذلك البلد في خفض وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية، والوقاية من الأمراض ومكافحتها وإصلاح القطاع الصحي.

٦٩ - أما الأهداف التي نرمي إلى تحقيقها من خلال شراكاتنا الاستراتيجية مع القوى الناشئة فهي التالية:

(أ) جعل ما نقدمه من دعم إنمائي أكثر فعالية - فمن خلال التعلم من الآخرين، يمكننا أن نجعل المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة أكثر كفاءة في الحد من الفقر. وينبغي للدعم المقدم من المملكة المتحدة أن يعكس الدروس المستفادة من التجربة الإنمائية الأخيرة للقوى الناشئة وأن يعمل على حفز الاستفادة من الدروس ذات الصلة في البلدان الأكثر فقرا. وعلى سبيل المثال، دخلت إدارة التنمية الدولية في شراكة مع مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ ٤,٥ ملايين جنيه استرليني لبحث الطريقة التي يمكن من خلالها أن تؤدي الدروس المستقاة من نجاح التحول الاقتصادي في الصين إلى استنباط حلول جديدة للبلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا؛

(ب) تشجيع الاستثمار المسؤول في البلدان والمناطق الأكثر فقرا - وإذا ما تم القيام بالاستثمار بشكل جيد، بما يلبي الأولويات المحلية والإقليمية، فمن المتوقع أن يؤدي إلى حفز النمو ودفع عجلة التنمية؛

(ج) التصدي بقوة أكبر للتحديات العالمية - ويمكن أن يؤدي التعاون في معالجة القضايا العالمية، من قبيل التجارة وتغير المناخ، والصحة والأمن الغذائي، إلى تحسين آفاق التنمية في البلدان الأكثر فقرا؛

(د) العمل معا من أجل إقامة نظام دولي متعدد الأطراف أفضل وأكثر فعالية - ويؤدي التعاون مع الاقتصادات الناشئة دورا حيويا في تحقيق الإصلاح في النظم الدولية التي تؤثر على الحد من الفقر، وذلك مثلا من خلال تعزيز المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف، والأعمال التي تضطلع بها مجموعة العشرين وبلورة إطار ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا – الاستنتاجات: التطلع إلى المستقبل

٧٠ – يسعى هذا التقرير إلى إبراز الالتزام السياسي القوي للمملكة المتحدة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعمل بفعالية من أجل الحد من الفقر. وإذ نحن ماضون في تحقيق هدفنا الدولي المتمثل في استثمار ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في دعم التنمية، وفي التحضير لإطار ما بعد الأهداف الإنمائية لعام ٢٠١٥، سيظل من الحيوي التأكد من أننا نبدي تعاونا عالي الجودة وعظيم الأثر.

”معاً يمكننا أن نقدم أفضل ما لدينا من أجل انتشال البلدان من الفقر، وإنهاء الاعتماد على المعونة وبناء اقتصاد عالمي أقوى للجميع“.

جوستين غرينينغ، وزيرة التنمية الدولية، ٢٠١٣